

بالاذن لا يرد الاباذنة فلو رده بدون الاذن ظاهرا لم يكن تكليفه بتعليمه من اقول
كما ان زمة امة ما قبله اي ما قبل الرد على دون قيمته اي قيمة ما بقي
منه بر ماوى وعزم الذاهب اي مثله كما لو خصي عبدا ولو ستم لزمه قيمته
على فانه يضمن قيمته اي يضمن جميع قيمته لان الانبياء فيهما العيمة ويلزم رده
لما لكه مع العيمة شيئا عزيزي والظن ان المراد قيمته قبل الخصى ان تعصت
قيمتها اي قيمة الباقي على يساوي اقل من نصف درهم اي فيلزمه تمام نصف
الدرهم منى فنقصت عينه اي وحدها ما فان انضم الى نقص عينه نقصت
القيمة ضمن القيمة ومثل الذاهب لا يتابع لهما ان القيمة على وتري ويدل عليه
التعليل بقوله لان الذاهب الخو عبارة بتم و يوحى من التعليل بان الذاهب
ما ثمة لا قيمة لها انه لو نقص من عينه وقيمتها ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن
مثل الذاهب كالرهن قال العلامة الرشدري والظاهر انه يرجع في الذاهب
وعدمه وفي مقدار الذاهب الى اهل الخبرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمن
ويحتل اي يضمنه عصير يقول اهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من
المائثة بمقدار الذاهب او يكلف اغلاء عصير حتى تذهب المائثة ويقوم منه
مقدار الذاهب لان الذاهب منه ما ثمة لعل ان يقول قد تكثر هذه المائثة
حتى تحقو فظعا كما لو عصب الفصاع من العصير قيمته مائة درهم واغلاه
وفار مائة صاع تساوى مائة درهم فالذاهب شقا بضع صاع ولا يثبت ان لها
قيمة لانه ما ع ليقوم به في اعراض لا تخصي المائسة ان يلتزم في مثل هذا
ضمان نقص العين لكن فيه اشكال لانه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لان الذاهب
هنا بجم مائثة بخلاف العصير الخالص وانضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا ضمن
سهم وقد يوجب وجوب رد القيمة بان هذا بمنزلة ما لو عصب مائتا وتلف سهم
فقد المثل حيث وجب فيه رد القيمة وبم يعلم ان رد القيمة ليس خاصا بالمقوم
او يقال ان ما انفصل من النار لا يجوز السهم فيه لعدم انضاطه فيكون من
المقوم ومثل ذلك من المسك والحواء يقال في الدين اذا صير وجيبا
هو شي عاقد سهم فارهو هكذا في جميع النسخ والقياس رسمه باليا بصوم
الهمزة لانه اسم فاعل من طرعه صوز او على ما في النسخ فاعلم بعدل من القيمة
يا على كفاض ع من قال مر وعود الحنن كمود الحنن لا تذكر المصنعة وكذا

صوغ

صوغ على انكسره نقصه هذا المشابه الى انه في انزل والسن لا يفتقر الى
القيمة ولو انكسرت الحال بان سميت في يده معتد له سمنا من طاقن قيمتها ردها
والاسنى عليه لعدم بقصها حقيقتهم وعرفا على ما نقله في الكفاية واوم والوجه
كما يشير اليه كلام الامسوى خلافا لما نقله قاعدة الباب من تعين نقص
القيمة في وعلم وهو ثم مرر كان عصب بقر سمينة الذي ردها وارث السن
الاول اذ الثالث فغيره وما كان من فعل الفاصب لا قيمة له حتى لو زال المتخذ
عزم ارسله ايضا ثم مرر وقوله وما شئت الخ اي لا يقابل بشي الفاصب كما كتبه
الرشدري بخطه ونزلت عبا القاموس من قول كفن هزاله وهن اللفظ هزال
وهو لم وقد نقل الزاى افاده بقوله كفن ان يبي للفاعل وهو وعبا حيا بالنسبة
لا يجوز ان يكون له غيره فخاص ان فيه لغتين فكل من اقر على الناء للمفصول مح
لكونه المثل وقصته كلام المختار ان محل بناءه للفاعل اذا كان الفاعل
مذكورا نحو قولك هزال الدابة صاحبها بخلاف ما لو اقر على التفر على ذكر
المفصول فانه يقال هزلت مينا للمفصول لا غيره عى وقيل ان المبنى للمفعول للفاعل
صند جلد والمبنى للمفعول صند جلد سمى سمى في المصباح سمى يمين من باب
تعويض في لغة من باب قرب اذا التزم وشعم ولو تعدد الفراك والتمن ضمنا تعين
الكل قال شيخنا ومنه نظر لان فيه تضاعف الهم بوصف واحد في كل
عنده ليس قيدا وانما ذكره لانه محل توه الجبر في كل لان السمن الثاني غير الاول
اي لانه زيادته في الجسم محسوسة مقارنة لتلك الجزا الذاهبة ثم مرر تذكرها
خارج به تمامها معلوم فانه كان عند الفاصب جبه واسط فلا والكلام في صنعة
جائزة والى نقلنا فلا يحتاج الى جابر هو قل ومثل التذكر عود الصحة كفن
مرض وعود شعر سقطا وعود سن سقطت ولو بعد الرد للمالك لانه اي صحته
القن وسفره غير متقومه بخلاف سقوط صوف الشاة وورق الشجرة لا يتغير
بعوده لان ذلك متقوم على قال ابن الرفعة او عند المالك المؤتمد
وحين قيل بالجبر فيرجع ما كان دفعه للمالك في مقابلتها قل ولو عصب
عصير الخويجي ذلك فيما لو عصب ايضا فخرج او حيا فثبت زي لانه
عين ماله اي وانما انتقل من صفة الى صفة ثم مرر ولو ذكر المصنعة المسئلة
عقب مسئلة الدهن وذكر مسئلة ما لو عصب عصيرا فاعلاه بخلال تلك المسئلة

مفرط

٢٦٥